

بريكست دون اتفاق ينذر البريطانيين بأزمات غذاء ودواء ووقود

تسريب وثائق رسمية يكشف عن سيناريوهات كارثية لطلاق أوروبي شاق



معارضو البريكست ينتكرون أساليب جديدة لشد الانتباه للمخاطر

الشاق، الذي يمتد من حركة السفر وتحويل الأموال إلى جميع مظاهر الحياة. وكانت تقارير قد ذكرت أن أكثر من 20 بالمئة من البريطانيين بدأوا بتخزين الأغذية والأدوية تحسبا لأسوأ الاحتمالات. وتبدو السيناريوهات الكارثية والتصعيد على حافة الهاوية ضروريا في ظل استمرار انقسام الرأي العام بشأن الانفصال، الذي يبري كثيرون أنه مستحيل التنفيذ، ويأمل مؤيدو البقاء أن تؤدي المخاوف الحقيقية في نهاية الأمر إلى تحول أكبر نحو إجراء استفتاء ثان لتقرير مصير البلاد.



مايكل غوف أقر بصحة الوثائق المسربة لكنه قال إنها تمثل «السيناريو الأسوأ»

ولا تنحصر المخاطر في نقص الغذاء والدواء والوقود، حيث تنهمر التقارير التي تؤكد خطر انهيار الكثير من القطاعات مثل صناعة السيارات والقطاع المالي، الذي تعرض لأضرار كبيرة يمكن أن تتضاعف في حال الخروج دون اتفاق. وكانت الحكومة السابقة قد نشرت أكثر من 80 دراسة تظهر تأثير الانفصال

في بيان "لقد تعاملنا مع كل المسائل المتعلقة بتدفق البضائع والمواد الغذائية والمخلفات والأدوية وحركة تنقل الأفراد والمركبات عبر الحدود". وجاء في الخطاب "تواجه حالة طوارئ وطنية. ينبغي استدعاء البرلمان الآن في أغسطس وإبقائه في حالة انعقاد دائمة حتى 31 أكتوبر حتى يتسنى سماع أصوات الشعب ولتتسنى الرقابة على حكومتكم كما ينبغي".

سقطت الحكومة البريطانية في حرج شديد بعد نشر وثائق تؤكد أنها تدرك أن مغادرة الاتحاد الأوروبي دون اتفاق ستؤدي إلى كارثة اقتصادية، ليصل الانقسام السياسي والشعبي إلى ذروة جديدة تضع البلاد أمام طريق مسدود.

لندن - أظهرت وثائق حكومية مسربة أن بريطانيا ستواجه نقصا في الوقود والغذاء والدواء إذا خرجت من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق انقلاسي. وأكدت الوثائق وإقامة حواجز حدودية في بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا. وقالت صحيفة صندي تايمز التي نشرت الوثائق أمس أن تقريرا أعدته وزارة شؤون مجلس الوزراء حدد الآثار الأكثر ترجيحاً لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق وليس أسوأ السيناريوهات.

لكن مايكل غوف الوزير المسؤول عن تنسيق الاستعدادات للخروج دون اتفاق، رفض ذلك قائلاً إن الوثائق تمثل "السيناريو الأسوأ" وإن الحكومة سرعت وتيرة التخطيط للخروج في الأسابيع الثلاثة الأخيرة.

20
بالمئة من البريطانيين بدأوا بتخزين الأغذية والأدوية تحسبا لأسوأ الاحتمالات

وذكرت الصحيفة أن ما يصل إلى 85 بالمئة من الشاحنات التي تستخدم الطرق الرئيسية العابرة للقنال الإنكليزية قد لا تكون جاهزة "لدفع رسوم جمارك فرنسية بما يعني أن الاضطرابات في الموانئ قد تستمر لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر قبل أن تتحسن حركة نقل البضائع. وأضافت أن الحكومة تعتقد أيضا بأن من المرجح إقامة حواجز بين إيرلندا الشمالية وهي جزء من المملكة المتحدة، وجمهورية إيرلندا، العضو في الاتحاد الأوروبي، وأن الخطط الحالية لتجنب عمليات التفتيش الموسعة ستكون غير قابلة للتطبيق. وقالت الصحيفة إن الممثل الذي أعده وزارة شؤون مجلس الوزراء هذا

«سباق» لتأجيل إطلاق الهواتف القابلة للطي

بعض التحديات التي يجب على هواوي التغلب عليها لتجنب البداية المتعثر التي واجهتها سامسونغ مع غالاكسي فولد وضمان إطلاق سلسل للهاتف في شهر نوفمبر.

وفي ظل ترجيح عدم طرح هواوي ميت أكس القابل للطي قبل شهر من المقرر أن يطرح في الأسواق في شهر يونيو الماضي، لكن الشركة أجلت الموعد إلى شهر سبتمبر، لتعود من جديد هذا الأسبوع وتؤجل تاريخ إصدار الجهاز إلى نوفمبر.

لكن هواوي تبدو في حال أفضل من منافستها سامسونغ الكورية الجنوبية، التي سبقتها بإيام في الكشف عن هاتفها القابل للطي "سامسونغ فولد" في فبراير الماضي وكان مقررا طرحه في مايو الماضي.

وتعرض سامسونغ فولد لنكسة كبيرة عند تجربته من قبل نخبة مختارة من الخبراء والصحافيين، وتم تسجيل انكسار الشاشة منذ اليوم الأول من قبل عدد من المستخدمين. واعترفت سامسونغ بالخلل وقدمت موعد إصداره إلى الجهول.

واعلنت هواوي عن التأجيل الجديد هذا الأسبوع خلال مؤتمر صحفي في الصين ناقشت خلاله مستقبل الهاتف القابل للطي، الذي يشكك محللون في فرص نجاحه لأنه فائض عن حاجة المستخدمين إضافة إلى سعره الباهظ الذي يزيد على 2600 دولار.

ولم تذكر هواوي أسباب التأخير وأشعلت التكهانات حتى بشأن موعد نوفمبر حين قالت إنها تنوي طرح الهاتف القابل للطي قبل نهاية عام 2019. ومن الواضح أنه لا يزال هناك

لندن - أعلنت شركة هواوي الصينية عن تأجيل جديد لطرح هاتفها القابل للطي "هواوي ميت أكس" بعد سلسلة من التأجيلات منذ كشفت عنه في أواخر شهر فبراير الماضي.

وقالت هواوي إنها قامت بإجراء تعديلات على تصميم الهاتف، الذي كان من المقرر أن يطرح في الأسواق في شهر يونيو الماضي، لكن الشركة أجلت الموعد إلى شهر سبتمبر، لتعود من جديد هذا الأسبوع وتؤجل تاريخ إصدار الجهاز إلى نوفمبر.

وتعرض سامسونغ فولد لنكسة كبيرة عند تجربته من قبل نخبة مختارة من الخبراء والصحافيين، وتم تسجيل انكسار الشاشة منذ اليوم الأول من قبل عدد من المستخدمين. واعترفت سامسونغ بالخلل وقدمت موعد إصداره إلى الجهول.

وتعرض سامسونغ فولد لنكسة كبيرة عند تجربته من قبل نخبة مختارة من الخبراء والصحافيين، وتم تسجيل انكسار الشاشة منذ اليوم الأول من قبل عدد من المستخدمين. واعترفت سامسونغ بالخلل وقدمت موعد إصداره إلى الجهول.

واعلنت هواوي عن التأجيل الجديد هذا الأسبوع خلال مؤتمر صحفي في الصين ناقشت خلاله مستقبل الهاتف القابل للطي، الذي يشكك محللون في فرص نجاحه لأنه فائض عن حاجة المستخدمين إضافة إلى سعره الباهظ الذي يزيد على 2600 دولار.

ولم تذكر هواوي أسباب التأخير وأشعلت التكهانات حتى بشأن موعد نوفمبر حين قالت إنها تنوي طرح الهاتف القابل للطي قبل نهاية عام 2019. ومن الواضح أنه لا يزال هناك

أنقرة تخلق أزمات لقطاع تربية المواشي

بورجو اوزكيا غون أيدين

الفترة من يوليو 2016 إلى يوليو 2017. كما استوردت 66 ألف طن أخرى في النصف الثاني من عام 2017.

وكانت الحكومة قد تعهدت في يناير 2018 بأن تتوقف تركيا عن استيراد اللحوم، لكن التقارير الأخيرة أظهرت استمرار وصول الحيوانات واللحوم من الخارج.

ترجع الليرة وإجراءات حكومية تحاصر نشاط مربي الماشية في تركيا وتضعهم على حافة الإفلاس

ولم يكن مربو الماشية سعداء حتى خلال موسم عيد الأضحية الذي يمثل الفترة الأكثر ربحية في العام، حيث تراجع الطلب بسبب ارتفاع سعر كبش الذبيحة هذا العام إلى 1500 ليرة من نحو 1250 ليرة قبل عام.

عن الربع السابق، ونحو 16.5 بالمئة مقارنة مع الربع نفسه من العام الماضي. وفي تلك الأثناء ارتفع عدد المواشي في تركيا بنسبة تصل إلى 7 بالمئة في العام الماضي، ليصل إلى 17.2 مليون رأس، بينما زاد عدد الأغنام والماعز بأكثر من أربعة بالمئة ليصل إلى 46.1 مليون رأس. ويأتي ذلك بعد ارتفاع أعداد المواشي بنسبة تزيد على 13 بالمئة في عام 2017.

وتزداد الشرة الحيوانية في البلاد مع مرور كل عام، حتى مع انخفاض استهلاك اللحوم. ويشير مربو الماشية إلى واردات الحيوانات باعتبارها السبب الرئيسي لأزماتهم.

وباتت تركيا تعتمد بشكل متزايد على واردات اللحوم بسبب الزيادة في أسعار الجملة والتجزئة للحم البقر والضأن. وفي عام 2016، زادت واردات تركيا من الماشية بنسبة تصل إلى 177 بالمئة.

وتشير الأرقام التي قدمها وزير الزراعة أشرف فاقي بابا إلى أن تركيا استوردت 41 ألف طن من اللحوم في

أما رأس الماشية الذي كان يباع مقابل 13 ألف ليرة في العام الماضي فقد ارتفع إلى 15 ألف ليرة العام.

قد تبدو زيادة الأسعار جيدة لبائعي الحيوانات، لكن تراجع الليرة مقابل الدولار وارتفاع التكاليف يمثلان مشكلة حقيقية. ويؤكد مربو الماشية أن سعر الأعلاف ارتفع بنسبة 70 بالمئة في حين تضاعفت تكلفة الكهرباء ووقود الديزل.

وقال نور الدين أوغور وهو مربي ماشية في تشوكوروا منذ ما يربو على أربعة عقود إن "كل شيء غالي الثمن، من التبن إلى وقود الديزل. هذه النفقات كبيرة لدرجة أنها لم تترك أي أرباح للمنتجين".

ويكسب الكثير من الناس في تشوكوروا جنوب وسط تركيا، عيشهم من الزراعة وتربية الماشية. ويواجه الكثيرون اليوم مشاكل مالية تهدد أعمارهم.

وأضاف أوغور أنه يكون محظوظا إذا كان بإمكانه تلبية احتياجات حيواناته كل شهر "لا يمكنني كسب لقمة العيش من تربية الماشية وحدها. لا أعرف كيف أفعل أي شيء آخر. اتبعت خطى والدي". وأوضح أوغور أن سعر الشعير ارتفع بنسبة 25 بالمئة مقارنة بالشهر الماضي في حين ارتفع سعر التبن بأكثر من 66 بالمئة.

ويؤكد مربو الماشية خليل كافوك أوغلو، البالغ 71 عاما أنه من دون دعم من الحكومة فس يكون من المستحيل كسب العيش. ويضيف أنه يدفع 1200 ليرة مقابل الكهرباء و700 ليرة مقابل المياه كل شهر.

وقال إنه اضطر إلى وسائل شاقة لتقليص نفقاته مثل "تقليص أجور العمال والإنفاق على أطفاله وزوجتي. لا أعلم إلى أي مدى يمكنني مواصلة تقليص الإنفاق الحيوانات تشبه الأطفال. يمكنك أن تظل جائعا، لكنها لا تستطيع".



البيع بأسعار لا تغطي التكاليف